

لماذا تنخرط مصر في تحالفات إقليمية عديدة

من شرق المتوسط إلى الرباعي العربي إلى منتدى الصداقة والشام الجديد.. القاهرة تحقق أهدافها



تحالفات قوية

وتسعى القاهرة من وراء تأكيد العمل الجماعي لجمع فوائد كثيرة، فعندما تصبح شريكا في تجمعات على مستويات عربية وإقليمية ودولية تجني ثمارا اقتصادية وسياسية، وعندما تبني نهج الحلول الجماعية تستطيع أن تكون أكثر حضورا وفعالية، فلم تعد مصر تملك طموحات وأدوات التأثير السابقة.

في القضية الفلسطينية مثلا، لم يعد التحرك الفردي أو من خلال العمل العربي المشترك منتجا، ويحتاج لمشاركات دولية أكبر من ذي قبل تمكنه من ممارسة الضغوط عقب تراجع الأوراق المصرية والفلسطينية، والعربية عموما، أمام إسرائيل التي تضرب عرض الحائط بالقوانين والقرارات الدولية، بالتالي لا بد من قوة موازية تجربتها على الرضوخ للمفاوضات والسلام.

وتضفي مصر في الطريق نفسه مع تركيا، فهي تتحاشى الصدام المباشر معها، وترى أنها يمكن أن تحقق أهدافها بتكلفة أقل، عندما تضع المجتمع الدولي في مواجهة مسؤوليته الجماعية، وتحول أنقرة من مصدر إزعاج للقاهرة فقط إلى مصدر إزعاج لدول كثيرة، من هنا تأتي أهمية منتدى شرق المتوسط ومنتدى الصداقة الوليد.

في الحذر وجود شعور بأن أي دور إقليمي قد يمثل استفئارا لبعض القوى ضد بلاده وهي تواجه تحديا من جهات متعددة، ربما يؤدي إلى زيادة استفئافها، والدخول في صراعات على أكثر من جبهة في الداخل والخارج.

تعمل إدارة السيسي على إعادة صياغة منظومة علاقات القاهرة بشكل متوازن ومع دول مختلفة، وفقا لمعادلة سياسية رشيدة، فقد تمكن الرجل من بناء قوة عسكرية جبارة، وحتى لا تبدو هذه القوة نابعة من رغبة في الهيمنة تم اختيار التحرك الجماعي منهجا ليؤكد به أن هدفه الأمن والاستقرار في المنطقة، وليس الاستقواء والتضخم.

تحاول مصر أن تكون شريكا في كثير من التحالفات والتحركات الجماعية، حسب ضوابط يقبلها النظام الدولي الراهن، لتتجنب فتح ملفات داخلية مختلف حولها، على نطاق واسع، ويمكن أن تكون عواقبها مضمرة، فملف الحريات وحقوق الإنسان من المتاعب الرئيسية، وتنبئ في القاهرة خطابا بعيدا عن رؤية الدول الغربية، وتحاول فك شفرته باللجوء إلى شراكات متباينة، وتحالفات مفتوحة على جهات كثيرة يمكن أن تقيها تداعيات هذا الملف المثير.

في القدرات الفردية، لكنه يعكس شعورا أيضا بعدم الثقة في رد فعل المجتمع الدولي على أي تصرف فردي، فهناك أزمات حيوية، مثل ليبيا وسد النهضة الإثيوبي، كان من الممكن التعامل معها عسكريا، حيث تمتلك مصر جيشا من أقوى جيوش المنطقة، غير أن الخشية من أن يتحول هذا التعامل إلى فخ أعدها عن اللجوء إلى خيار الحسم العسكري.

الداخل وطقوس الخارج

يمنح النظام المصري أولوية لترتيب الأوضاع في الداخل، أمنيا وسياسيا واقتصاديا، ولا يريد أن ينهك في أزمة أو مشكلة تبعده عن التصدي للإرهاب والجماعات المتطرفة التي تقف خلفه والقوى التي تدعمه، وتحول قهره إلى هدف استراتيجي، لا تريد مصر التشويش عليه من الخارج، تحاشيا لتجارب سابقة من الحروب التي شاركت فيها وأوضاعها الداخلية مهترئة، وكانت فيها الطموحات عريضة، خلال عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، ما تسبب في انكسار حلمه الداخلي. يستوعب الرئيس المصري الحالي عبدالفتاح السيسي هذه القضية وأبعادها المعقدة، وما جعله يبالغ

ناهيك عن أن غالبية التحركات التي قامت بها مصر في الأزمة الليبية، اعتمدت على التعاون الجماعي، سواء عبر آلية الأمم المتحدة وبعثة الدعم السياسي التي شكلتها المنظمة الدولية للتعامل مع الأزمة مبكرا، أو بالتنسيق مع قوى إقليمية ودولية معنية بها، وتجاوبت مع كل الجهود والمبادرات الجماعية، حتى لو كانت مختلفة مع بعض تفاصيلها، وظهرت تجليات ذلك في مؤتمرات باريس وباليرمو وبرلين وجنيف وتونس، وغيرها، الخاصة بحل الأزمة الليبية.

علاوة على التمسك باستمرار المفاوضات مع إثيوبيا، مع كل العقبات التي واجهتها القاهرة جراء تعنت أديس أبابا في المباحثات الفنية والقانونية التي تمت في محطات متباينة، وفي ظل وساطة الولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي.

تمسكت القاهرة بقطار التفاوض الجماعي ولم تحد عنه حتى الآن، وقابلت تشدد أديس أبابا وتصلها من اتفاقيات قانونية سابقة بمزيد من التعاون مع قوى إقليمية ودولية واللجوء إلى مجلس الأمن، ولم تعلن عن تبني تصورات فردية. قد يعجز الحصر المصري الزائد في الالتزام بالعمل الجماعي عن عدم ثقة

تتشرك القاهرة في أكثر من تحالف إقليمي بعضها عربي، والآخر دولي، وذلك لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية تحول القاهرة إلى لاعب محوري في مختلف الملفات، فضلا عما تجلبه من مكاسب ومصالح طويلة المدى. كما أن هناك غاية أخرى تستفيد مصر فيها من هذه التحالفات، وهي المساعدة على ترتيب البيت الداخلي أمنيا وسياسيا وعسكريا.

شرفت مصر مع كل من العراق والأردن في بلورة رؤية للتعاون، والدفع بمجموعة من الاتفاقيات في إطار ما يعرف بـ"الشام الجديد"، وهو تحالف يرمز لمرحلة منقطعة الصلة بالماضي، وكانت سوريا في القلب منه، ويأمل في نسج تحالف يستطيع مواجهة المشكلات التي تواجهها الدول الثلاث على الصعيد الإقليمي، وتعظيم المصالح المشتركة على قاعدة اقتصادية، يمكن أن تكون لها ارتدادات سياسية وأمنية مستقبلا. جاء ذلك عقب تطوير مصر لمنتدى شرق البحر المتوسط، ويضم الدول المنتجة للغاز في المنطقة، باستثناء تركيا، وتأسس عام 2014، واتخذ من القاهرة مقرا له، وجرى تحويله إلى منظمة رسمية للدول المنتجة للغاز، وترك مفتوحا للدول الأعضاء بصفة دائمة أو بصفة مراقب، كي يستوعب المزيد من حلفاء مصر، ويحجم خصومها.

حرصت القاهرة على بقاء التحالف بين دول الرباعي العربي، مصر والإمارات والسعودية والبحرين، وعملت على استمراؤه، على الرغم من توقيع اتفاق مصالحة مع قطر في القمة الخليجية التي عقدت في الغلا بالسعودية، في الخامس من يناير الماضي، إذ أدى الخلاف مع الدوحة إلى تشكيل نواة لتحالف يعمل على تجاوز دوره في المسالة القطرية، وشاركت دوله الأربع في تأسيس منتدى الصداقة.

تعمل مصر حاليا، بالتنسيق مع كل من الأردن وفرنسا وألمانيا، لإحياء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومنحها دفقة سياسية في الوقت الراهن، وهو ما ينطوي على محاولة لتحويل هذا الرباعي إلى ديانوا في عملية السلام المتوقع أن تشهد زحما في ظل الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة جو بايدن.

بدأ الاجتماع الذي عقد على مستوى وزراء خارجية الدول الأربع بالقاهرة في 11 يناير الماضي، مؤشرا على أن مصر تريد العمل في ملف التسوية السياسية ضمن إطار عربي - أوروبي، للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة، والعودة إلى الثوابت التي تنطلق منها القضية الفلسطينية للحفاظ على الحد الأدنى منها.

محمد أبو الفضل

كاتب مصري



يغير سؤال، لماذا تنخرط مصر في تحالفات إقليمية؟ شجوننا سياسية عدة، حيث تحرص مصر على الانخراط في غالبية القضايا الخارجية التي تهتمها بشكل جماعي، ما يعني أنها عازفة عن العمل الفردي، أو تخشئ مواجهة تحديات مصيرية تمثل لها إزعاجا قد لا تستطيع تجاوزه بسهولة وهي تبدأ مرحلة بناء واسعة في الداخل، وربما لأن الصراعات المعقدة الطاغية في المنطقة تحجم قدرتها على التصرف بصورة فردية.

مصر تحاول أن تكون شريكا في عدة تحالفات، حسب ضوابط يقبلها النظام الدولي، لتتجنب فتح ملفات داخلية مختلف حولها

مهما كانت الأسباب والدوافع، وهي عديدة ومتشعبة، بات النظام المصري يعمل كثيرا نحو تفضيل العمل من خلال كتلتا إقليمية متنوعة، منها ما هو عربي، ودولي، ومختلط، ما يعبر عن نمط جديد في التفاعلات الخارجية، وجدت فيه صبغة مريحة تجنبها مشكلات الدبلوماسية الراهنة.

تحالفات عدة والهدف واحد

أصبحت القاهرة قاسما مشتركا في كثير من التحالفات والتحركات التي تتم على الساحة الإقليمية في الآونة الأخيرة، حيث دشنت مع كل من اليونان وقبرص والإمارات والسعودية والبحرين، منتدى الصداقة، في اجتماع على مستوى وزراء خارجية الدول الست عقد في أثينا، الخميس، وحوى رسائل عدة لتركيا تحديدا.

بوادر مواجهة بين تركيا والولايات المتحدة في ظل إدارة بايدن

تركيا وبقية دول حلف شمال الأطلسي. كما أن الإجراءات الجنائية الأميركية ضد "خلق بنك"، أحد أكبر المصارف التركية، لانتهاكها العقوبات المفروضة على إيران، لا تزال تشكل أيضا عقبة أمام تحسن العلاقات.



ستيفن كوك
ليس هناك شيء فعلي يربط بين الولايات المتحدة وتركيا

ولكن القضية الاستراتيجية الأكثر إلحاحا تبقى مشكلة نظام الدفاع الروسي أس - 400. وقد أشارت أنقرة، التي تقول إنها تريد تحسين العلاقات، إلى أنها مستعدة في سياق المفاوضات لعدم تشغيل هذه الصواريخ المثيرة للجدل. وقالت الخارجية الأميركية إن صواريخ أس - 400 تهدد أمن تكنولوجيا حلف شمال الأطلسي.

وقالت غونول تول، الباحثة في معهد الشرق الأوسط في واشنطن، "هذا موضوع صعب الحل" لأن الرئيس أردوغان لا يستطيع التراجع دون فقدان ماء الوجه.

وأضافت "لكنه إذا فعل ذلك، أعتقد أن حكومة الولايات المتحدة ستكون أقل استياء، وستتخذ مقاربة واقعية"، معتبرة أن بعض المقربين من بايدن قد يدفعونه إلى اتخاذ موقف "أكثر مرونة" في حال تمكنوا من التعاون مع تركيا في الأمور التي تهتم الأمن القومي.

اعتماد نبرة أقوى مع نظيره التركي في ما يتعلق بحقوق الإنسان. ومنذ ثلاثة أسابيع، ضاعفت وزارة الخارجية الأميركية تحذيراتها القوية للسلطات التركية التي تواجه انتقادات على خلفية هجماتها الكلامية ضد الأقليات الجنسية واستمرار اعتقال رجل الأعمال عثمان أكافالا لأسباب "واهية".

كما حرصت الخارجية الأميركية على أن تنفي في بيان أي "تورط" في المحاولة الانقلابية في تركيا عام 2016 والتي أطلقت على إثرها موجة غير مسبوقة من القمع ضد المجتمع المدني ما جعل أنقرة عرضة لانتقادات.

وقال ستيفن كوك، الخبير في سياسة الولايات المتحدة والشرق الأوسط، إن تركيا تقوم بحملة قمع، والصمت الأميركي في هذا الصدد كان لافتا. ولم يستبعد تحسن العلاقات بين البلدين، لكنه شد على أنه "ينبغي ألا تكون هناك توقعات كبيرة" في هذا الإطار.

وأشار كوك إلى أن تركيا والولايات المتحدة لديهما مصالح مختلفة ولا تتشاركان القيم نفسها، مضيفا "يمكن للبلدين العمل سويا في بعض القضايا، ولكن لم يعد هناك شيء يربط بينهما فعليا". فالقضايا التي تثير اختلافات بينهما كثيرة بالفعل. وكان بايدن وصف في السابق نظام أردوغان بأنه "مستبد". وإضافة إلى ذلك فإن مصير المقاتلين الأكراد في سوريا، حلفاء واشنطن في محاربة الجهاديين والذين تصفهم أنقرة بـ"الإرهابيين" لا يزال معلقا.

وأدت الأزمة التركية - اليونانية في شرق المتوسط إلى توتر العلاقات بين

باعتبارها "شريكا استراتيجيا مزعوما لا يتصرف في نواح كثيرة كحليف". وبالفعل، يُنادي أعضاء الكونغرس من اليمين واليسار باعتماد خط أكثر تشدداً مع تركيا.

وكتب 54 من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي من جميع الأطياف إلى الرئيس بايدن الأسبوع الماضي يدعونه إلى

لكنه عندما قرر في نهاية ولايته معاقبة تركيا لحيازتها صواريخ أس - 400 الروسية وفق ما يقتضي القانون الأميركي، فعل ذلك بعد مقاومة طويلة. وأشار بليكن اهتمام العديد من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين خلال جلسة تقيته في منصب وزير الخارجية من خلال حديثه عن تركيا



رسم سياسات متشددة إزاء تركيا

والعلاقات الخارجية. وهي "صداقة" لم يكف الديموقراطيون عن توجيه اللوم بسببها إلى الملياردير الجمهوري. وقال الباحث غاليلد دالي، في مقال نشره معهد بروكينغز للأبحاث، إن الرئيس الأميركي السابق "حمس تركيا من العديد من الإجراءات العقابية المحتملة".

وبعدما شهدت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة العديد من التقلبات في عهدة الرئيس السابق دونالد ترامب، يبدو أنها ستزداد توترا في ظل إدارة بايدن.

وإذا كان الترتيب الذي يتصل به الرئيس الأميركي الجديد بنظره هو المرأة لحالة العلاقات الثنائية، فيفترض أن يشعر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالقلق.

فبعد أكثر من ثلاثة أسابيع على دخوله البيت الأبيض، لم يتصل بايدن بأردوغان حتى الآن. كما أن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن لم يتصل بنظيره التركي مولود جاويش أوغلو.

ومن المؤكد أن الحوار بين واشنطن وأنقرة لم يكن في أفضل حالاته خلال السنوات الأربع الماضية، وقد شهد أزمات حادة وغير مسبوقة بسبب العديد من الملفات على غرار صفقة صواريخ أس - 400 الروسية التي أبرمتها تركيا مع موسكو.

لكن ترامب وأردوغان "كانت تجمعهما علاقة شخصية حميمة"، بحسب الباحث ستيفن كوك من مجلس